



مبادرة التغيير الاجتماعي

البيئات المتأثرة بالنزاعات:
دليل المانحين

العطاء الاجتماعي من أجل العدالة الاجتماعية والسلام

www.thesocialchangeinitiative.org

www.psjp.org

مقدمة

وجود أكثر من مليار شخص يعيشون في مناطق النزاعات إضافة إلى الفقر المدقع السائد في مناطق عدم الاستقرار وازدياد أعداد اللاجئين الفارين من العنف يزيد من المعاناة البشرية التي تصرخ طلباً للمساعدة بسبب النزاعات. أحد أهداف هذا الدليل الأساسية إبراز المساهمة الإيجابية لصناديق ومؤسسات المنح المستقلة في بناء السلام. من الواضح أن جميع قرارات تقديم المنح لها عواقبها، قد تحمل الخير أو سوء النية إلى المجتمعات التي أبتليت بالعنف. يتناول هذا الدليل مبدأ "لا ضرر ولا ضرار"، أما في سياقه الأوسع فهو يدرك أن العطاء الاجتماعي المستقل يتمتع بالمرونة والخيال اللازمين لعمل الخير. يتألف هذا الدليل من خمسة أقسام:

1. فهم سياق بناء السلام
2. تدخلات العطاء الاجتماعي في دوائر النزاعات
3. أين النساء؟
4. ما سمعناه من المنظمات غير الحكومية والممولين العاملين في المناطق المتأثرة بالنزاعات
5. ما تعلمناه

القسم I: فهم السياق – لا ضرر ولا ضرار

"يقطن أكثر من 1.5 مليار شخص في دول هشة أو متأثرة بالصراعات. معدلات الفقر في تلك الدول تبلغ بالمتوسط 54% بينما لا تزيد عن 22% في البلدان ذات الدخل المتدني. تواجه معظم الدول الهشة أو المتأثرة بالصراعات تحديات تنموية خطيرة مثل ضعف البنى التحتية والحكومة وعدم الاستقرار السياسي والعنف المتكرر أو المستمر أو تعاني من آثار صراعات سابقة.

تقرير الدول الهشة، البنك الدولي (2015)

يشير تقرير مؤشر السلام العالمي الصادر عن معهد الاقتصاد والسلام (2015) بأن تكلفة العنف تربو على 14.3 تريليون دولار أمريكي (13.4% من الناتج المحلي الإجمالي) - أي ما يساوي إنتاج اقتصاديات البرازيل وكندا وفرنسا وألمانيا وإسبانيا والمملكة المتحدة وذلك مقارنة بالموازنة المتوفرة لصنع السلام.... وتمويل العدالة الانتقالية وبناء السلام والتي تبلغ 29.3 مليون دولار فقط (أي 2%).

فونديشن سينتر (2014)

ينجم عن النزاعات العنيفة طويلة الأمد الفقر وانعدام الأمان ناهيك عن أعداد القتلى والجرحى، كما لا تُوزع الأعباء الناجمة عن آثار العنف بالتساوي بين المجموعات أو حتى بين الدول. أن استخدام مصطلح "الدول الهشة" يخفي الكثير من العوامل مثل عدم الاستقرار بسبب تحديد جهات خارجية للحدود والتحكم بالموارد الطبيعية إضافة إلى ضعف الحكم المحلي غير الخاضع للمساءلة والصراعات على الهوية والمناطق والسلطة. قد تمتد آثار الصراع إلى ما وراء حدود الدول أو الأقاليم المتأثرة بالنزاعات مما يحتم الإسراع في عملية بناء السلام بضوء إزدياد أهميتها والإستثمار بها للمساهمة في وضع نموذج فكري جديد حول العيش والتعايش المشترك.

الدعم الفعّال في بناء السلام وتحول النزاع والعدالة الاجتماعية يتطلب عطاءً اجتماعياً ملتزماً وواعياً؛ إن دعم الناشطين الشجعان الذين يعملون في مجتمعات متأثرة بالنزاعات العنيفة لا يقل أقل من ذلك ويبرر الأثر المحتمل لذلك العطاء. العطاء الاجتماعي المستقل يملك فرصة التضامن مع المؤسسات المجتمعية ومنظمات المجتمع المدني الملتزمة بتحقيق التغيير نحو الأمام في أصعب الظروف والأحوال.

أي مبلغ من المال، حتى لو كان ضئيلاً، يمكنه أن يوفّر منحاً قيّمة لإجراء البحوث وبناء القدرات في مجال بناء السلام.

نصائح للمانحين العاملين في النزاعات ومرحلة ما بعد النزاع:

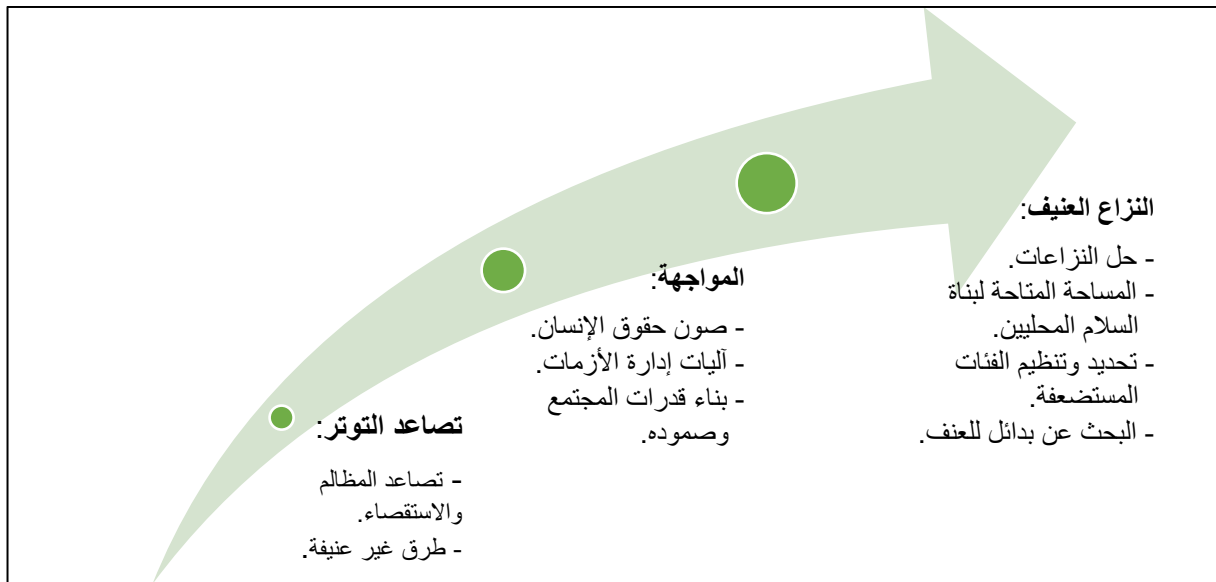
النصيحة I: قم بالبحث اللازم

- النصيحة 2: كن مستعداً للمخاطرة
النصيحة 3: ركز على منع النزاعات
النصيحة 4: اعرف شريكك: أسس العلاقات مع متلقي المنح وغيرهم من أصحاب العلاقة
النصيحة 5: ادعم الجهود المبتكرة.
النصيحة 6: قدم دعماً جوهرياً: يساعد تمتع متلقي المنح بالمرونة في ظروف متقلبة ومتغيرة.
النصيحة 7: كن حلقة وصل: ساعد على تمكين الجهات الفاعلة المحلية من التواصل مع اللاعبين الوطنيين والدوليين والمانحين مما يساعد في بناء شبكات السلام.
النصيحة 8: حافظ على مسارك: بناء السلام عمل يُبنى على المدى الطويل ويتطلب التزاماً طويلاً الأمد.

المصدر: مجموعة السلام والأمن (2015) www.peaceandsecurity.org

القسم 2 – دائرة النزاع

تدخلات العطاء الاجتماعي في دوائر النزاعات



هل يمكن قمع العنف من جذوره؟

"تعتبر المظالم التي تتولد نتيجة عدم المساواة عن نفسها أحياناً بعنف مبني على الاختلافات الثقافية ... (و) وتخلق عدم المساواة الأفقية أوضاعاً ملتهبة"

المصدر: سوعي، د. (2013) : عدم المساواة والعنف المنظم، نوريف بوليسي بريف. النرويج.

يتحوّل العنف من "مستتر" إلى "علني" عندما تُظلم فئات من المجتمع فيتشكل مزيجاً قويا يعزز شعور عدم العدالة ناظراً للفقر الجماعي وعدم الحيلة وكأنها سمات دينية وعرقية ولغوية وطبقية أو ترتبط بالهوية و/أو التفرقة الإقليمية. وهنا يلعب المانح دوراً إيجابياً مع الناشط المحلي حيثما امكن لتسليط الضوء على عدم العدالة لعلها تظهر فتُعالج بمراحلها المبكرة.

عندما يدعم المانح جهود تحديد ومعالجة مكامن المظالم المتأصلة من منطلق الإجراء الوقائي في المجتمعات المعرضة لمخاطر النزاعات، يُتهم بالتحريض وإثارة مسائل خلافية. وهنا قد يحتاج الشريك المحلي إلى الحماية من ردة فعل حكومية / مجتمعية وإتهامه بجلب العار للدولة. بالرغم من ذلك فإن الانخراط في مرحلة مبكرة لمعالجة وكشف هذه المظالم يساعد على إحداث التغيير من خلال استحداث بدائل للعنف وبناء مصداقية المانحين لدى الفئات والمجتمعات المهمشة والمقصية.

دائرة التمويل - من قلب الجحيم - التمويل أثناء النزاعات العنيفة

عندما ينشب نزاعاً تستمر إمكانية دعم المانح لمجموعة من المبادرات والعمليات ذات الأثر الإيجابي.

أثبتت الخبرة في العديد من المجتمعات التي مرت بنزاعات عنيفة مدى أهمية مساهمة صانعو المنح وخاصة عند إستعدادهم سماع النشاط المحليين والعمل بهدوء ومسؤولية خلال فترات النزاع، لكن عليهم إدراك ديناميكية المُجريات.

الديناميكيات الاجتماعية / المجتمعية

- يؤدي العنف إلى "شيطنة" الطرف الآخر - مهما كان ذلك الطرف الآخر.
- هناك مستويات متعددة من الضحايا : (أ) ضحايا ما يُعتبر ظلماً (ب) ضحايا العنف المتولد من المتحاربين (ج) العنف المجتمعي الداخلي ضد من يُعتبر "خائن" أو "مُتعاون" و(د) تضخيم ضراوة الدولة وأعمال جماعية ضد من يُعتبروه "من الخصوم".
- انعدام الأمن الفعلي ونزوح المجتمعات وفئات المجتمع (الأثر على النساء).
- إغلاق المساحة أمام بناء السلام و البحث عن بدائل للعنف.

الديناميكيات السياسية:

- الاهتمام المتركز على العنف بدلاً من التركيز على الظلم الممنهج الكامن وراء العنف.
- الاهتمام السياسي المرتكز على النصر والفوز على الغير عوضاً عن التعايش والتكيف.
- اعتبار حقوق الإنسان أمراً يمكن الاستغناء عنه أو أمراً داعماً للإرهاب.
- تصنّف المجموعات / المجتمعات بالمُخلصة أو غير المُخلصة للدولة أو الجهات المقاتلة وتُعتبر مبادرات بناء السلام المقترحة على أنها تقلل من أهمية "القضية".
- القيادات السياسية والهيبة والكسب مُرتهنة بمواقف النزاع.

استراتيجيات وأساليب التمويل التوجيهي

عند وضع إستراتيجيات وآليات التمويل، على المانح طرح أسئلة مفتاحية داخلياً أو مُوجّه نحو الشركاء المحتملين، كما يلي:

- هل تزيد الأنشطة/التدخل حدة التوتر أم تبني الجسور بين أطراف النزاع و/أم تخلق مساحة لبدائل العنف؟
- هل يتعرض المستفيدون إلى مخاطر أكبر أم يُستهدفون تحديداً نتيجة المشروع؟
- هل تدعم المبادرة (بشكل مباشر أو غير مباشر) الجماعات التي تعزز الحوار والمشاركة الحقيقية أم تعزز الجهد غير المثمر؟
- هل تدعم العمل الذي يسلط الضوء على المظالم الاجتماعية وقضايا حقوق الإنسان التي يتم تجاهلها أثناء النزاعات؟
- هل تُرى المبادرة أكثر إنحيازاً وإنسجاماً مع أصحاب السلطة القائمة مقارنة بالمجموعات والفئات المهمشة والمستضعفة.

ينبغي على المانحين إدراك واقعية استراتيجياتهم التمويلية وطموحاتهم مع طبيعة ومرحلة النزاع. قد يكون التركيز على بناء القدرات المحلية والثقة عنصرًا هامًا في بناء السلام على أسس متينة بدلاً من المبالغة في رفع التوقعات وإستهداف نتائج قصيرة المدى.

تتضمن "البرامج المُوجّه" ما يلي:

- مبادرات مجتمعية مولدة للدخل للأفراد والجماعات والمجتمعات المحلية التي تدمرت مصادر دخلها نتيجة النزاع.

- تقديم الدعم للأفراد والأسر والمجتمعات التي تعرضت للإصابات أو فجعت أثناء النزاع - مع تجنب تبني أي "تسلسل هرمي للضحايا المستحقين وغير المستحقين".
- تمويل البرامج التي تعالج إنتهاكات حقوق الإنسان وقضايا التعذيب والاختفاءات القسرية ... إلخ بشكل إيجابي ويغض النظر عن الجناه المزعومين عبر توثيق القضايا وتدريب مناصري حقوق الإنسان وتقديم خدمات الدعم الضرورية للضحايا إضافة إلى تقديم الدعم القانوني ومنح السفر إذا لزم الأمر لتمكين جماعات المناصرة من الاتصال بهيئات دولية.
- دعم المبادرات التي تعالج احتياجات السجناء السياسيين وأسرههم لضمان حصولهم على معاملة عادلة، علماً بأن السجن قد تسهم في زيادة درجة تطرف المقاتلين و/أو تسهم في تصميم استراتيجيات بديلة للعنف حسب الآليات المتبعة.

وعادة ما يتصاعد العنف مع مرور الوقت حيث تُغذي الجرائم جرائم أخرى وتقدم روايات الأطراف المتنازعة إنذاراً خفياً بالقيام بهذه الفظائع، بينما تلقى باللوم على الطرف الآخر.

في هذه الظروف فإن أي إجراءات يمكن اتخاذها للتخفيف و/أو كسر حدة أثر النزاعات تعتبر جوهريّة، وفي هذا السياق يمكن للمانحين القيام بما يلي:

- دعم المبادرات التي تبني شبكات عابرة للمجتمعات من خلال تحديد الاهتمامات والقضايا التي ترقى على الاختلافات بينها.
- تقديم الدعم المالي لبناء العلاقات والثقة وقد يتضمن التواصل المجتمعي والمفاوضات عبر قنوات سرية والوساطة... إلخ.
- دعم الناشطين المعروفين بمصداقيتهم وقدرتهم على حشد معارضة العنف المتصاعد ضمن مجتمعاتهم الخاصة وفرض بدائل العنف.
- تمويل حلقات الوصل مع الوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات القادرة على تسليط الضوء بشكل أكبر على النزاعات وتشجيع الخصوم (جميع الأطراف) على الاتفاق على إجراءات عدم التصعيد منها التفاوض على منح حق الوصول للمساعدات الإنسانية.. وغيرها.
- تمويل المبادرات المُشجعة لتلاقي الناس من مختلف الأطياف والتوجهات السياسية لمشاركة آمالهم ومخاوفهم ومقترحاتهم حول بدائل العنف ومستقبل مجتمعاتهم.
- إنشاء مساحة للأصوات الناقدة عبر تمويل آليات مبدعة وتطبيق النهج المبني على استخدام الثقافات والدراما والفنون.

إضافة إلى المبادرات المُبينة أعلاه هناك العديد من الأمثلة على الاستثمارات الناجحة في العطاء الاجتماعي في المسار الثاني من الدبلوماسية الذي تشمل أطرافاً غير حكومية (مثل المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقادة الدينيين وغيرهم) للانخراط في الوساطة بين النخب السياسية والفرق المتنازعة والبحث في خيارات تحقيق السلام. وحيثما تتوفر هذه الفرص من المفيد تمكين الأفراد المشاركين في بناء السلام (ومن ضمنهم أعضاء الأحزاب / الأطراف المشاركة في النزاع) للاشتراك في تعلم الاقران مع الناشطين ممن لديهم خبرات مباشرة مع مجتمعات أخرى خرجت من العنف.

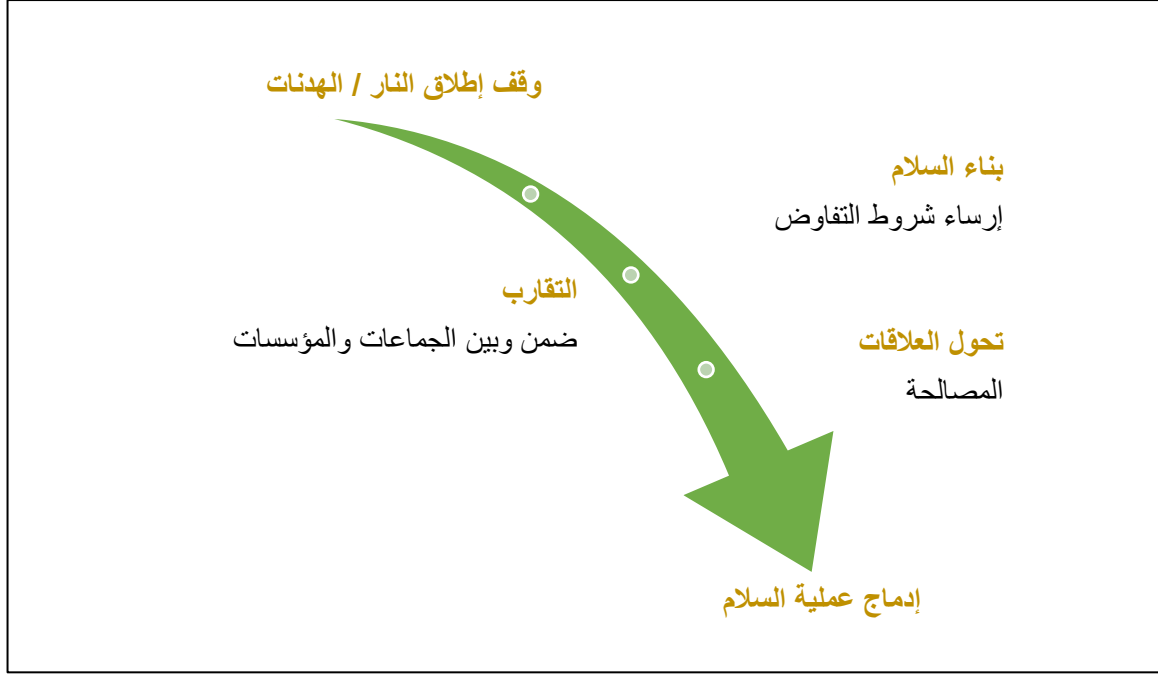
المانحون المشتركون في برامج بناء السلام يستطيعون تقديم مساعدات ذات قيمة مضافة كبيرة تتجاوز تقديم الأموال. ينبغي عليهم الإستفسار من متلقي المنح عن أمنهم وغيرها من المسائل التي تهمهم، إذ قد يكون الحل بسيطاً على مستوى تركيب أبواب أو أقفال للمكتب وفي أحيان أخرى قد يحتاج الأمر توفير وسائل نقل أو تسهيلات تحد من المخاطر، مع أهمية الإنتباه عند وصول الناشطين المحليين إلى مرحلة الإرهاق الشديد "الإحترق" وهنا ينبغي منحهم فرصة مناسبة لنيل قسط من الراحة.

نظراً لمستويات الشك وانعدام الثقة خلال مراحل النزاع المختلفة من الضروري إفصاح المانحون عن نواياهم وأهدافهم المرجوة من خلال المنحة وما يتوقعونه من متلقيها من مخرجات ونتائج وتقارير. سرية المعلومات والوصول إليها على سبيل المثال من الاعتبارات الهامة. إن مثل هذا الوضوح المبكر من شأنه حماية متلقي المنحة من وصفهم "عملاء" لمصالح أجنبية.

دائرة التمويل: الانتقال من العنف

غالبا ما يكون الانتقال من العنف إنتقالا طويلا المدى كثير العقبات والتقلبات يكاد يشبهه في طبيئته النزاع بحد ذاته، لكن أثبت العطاء الاجتماعي المستقل قدر مساهماته الهامة في تحقيق هذا الإنتقال وخاصة عند يستثمر "برأس المال الصبور" في بناء السلام.

في ما يلي تدخلات العطاء الاجتماعي عبر مراحل بناء السلام:



تمتاز فترات الانتقال من العنف بعدم الإستقرار ويمكن أن تكون مهدا خصبا للنزاعات بسبب حالة الغموض والخوف من التغيير.

يقترح أحد المانحين الملتزمين بصنع السلام المبادئ التالية لتوجيه الاستثمار:

- ✓ تعددية المحايدة - الحفاظ على علاقات عمل جيدة مع جميع الجهات ذات العلاقة وموقف مستقل
- ✓ إدراك أهمية الملكية المحلية والوطنية للعملية
- ✓ السرية
- ✓ التفاعل الهام - يراعي حقوق الإنسان ومبادئ نبذ العنف لكنه لا يشجب علنية تصرفات أطراف النزاع بل يشترك بتقديم النقد البناء عبر الحوار.

يمكن للمانحين - إلى جانب وضع الأطر، تقديم الدعم المفيد للمبادرات ضماناً لشمولية عملية السلام. وفي غالب الأحيان تُستثنى النساء وغيرهم من فئات المجتمع من النظم والمفاوضات الرسمية، وهنا يأتي دور المانحين في دعم بناء الثقة والتدريب على المهارات لتخطي أية صعوبات قد تواجه تلك الفئات في عملية إيصال إصواتهم. هناك أعداد متزايدة من نماذج إدماج المجتمع المدني في عمليات السلام لدى بعض المنظمات غير الحكومية لبناء السلام والتي يمكن الإستفادة منها.

تتضمن فرص التمويل الموجه التي دعمت وأثرت إجراءات التفاوض ما يلي:

- الدعم الفني وبناء الثقة وتدريب الأحزاب على خوض مفاوضات بسبب نقص الخبرة لديهم وضمان مشاركتهم بشكل فعال.
- التدريب وتعلم الأقران للاستفادة من خبرات جمعيات أخرى أنتت حصيلة العمل في بيئة النزاع، تنظيم الزيارات المتبادلة مع تمثيل كافة الأطراف المشتركة في عملية السلام.
- دعم الأنظمة والإدارة البديلة أو إدارة الظل لتيسير مشاركة المجتمع المدني وربما الفئات المُستبعدة في عملية السلام.
- تمويل المنظمات غير الحكومية لجمع الوثائق والأدلة لضمان عدم تجاهل قضايا حقوق الإنسان ومخاوف الضحايا في مفاوضات السلام الرسمية.

تبنى فرص الإستثمار في مبادرات بناء السلام جسور الثقة لدى الجمهور أثناء العملية السلمية مع ضرورة ضمان مبدأ الشمولية وترسيخ الأمل نحو المستقبل.

يستطيع التمويل تقديم ما يلي:

- تشجيع نزع السلاح وإعادة دمج المحاربين السابقين عبر نماذج العدالة الانتقالية والمشاركة المجتمعية.
- التعامل مع الاحتياجات القائمة (المادية والنفسية) للنازحين داخليا وضحايا النزاعات.
- دعم الشبكات المجتمعية والمشاريع المبنية على المجتمعات وتصميمها لتجذب أعضاء الأطراف المتنازعة سابقا وتشجيع التواصل وبناء الثقة.
- تشجيع المبادرات التي تضمن الشمولية الثقافية المنظمة مثل الاعتراف باللغات المختلفة والهويات/ الرموز الثقافية ودعم الإصلاح المؤسسي (مثال: إصلاح القوى الأمنية والقضاء وغيرها من أجهزة الدولة).
- دعم المبادرات التي تقدم معلومات واقعية وحقيقية للعامة حول سير العملية السلمية وخلق مساحة للاختلاف في الآراء حول الماضي والمستقبل.

تنمو الثقة في عملية بناء السلام عندما يتوفر التمويل المناسب لبرامج مجتمعية تترجم السلام في الأوساط المحلية وتعالج قضايا أمن وسلامة المجتمع. تسهم المنح الصغيرة في بناء الثقة عبر تمويل وتعزيز "المكاسب الصغيرة" المتحققة على المدى البعيد أثناء مرحلة النزاع الإنتقالي.

عدد من الأسئلة قد يطرحها المانح لبناء اطر إستراتيجيات التمويل:

- (1) ما هي المداخلات التي تدعم بناء السلام والحفاظ على السلم المستدام عوضاً عن العودة إلى العنف؟
- (2) ما الدعم اللازم للخروج بميثاق مجتمعي شامل ومستدام في مجتمع منقسم؟
- (3) كيف يمكن لمنظمات خارج إطار البنى السياسية أن تخلق مساحة للتواصل وبناء العلاقات؟
- (4) كيف ندعم الحوار بين المجتمع المدني والسلطة في حين إعتبار الحوار بيد من هم في السلطة في الغالب؟
- (5) كيف نضمن أيضاً إنجازات الأشخاص الذين يتعايشون بالرغم من اختلافاتهم بفعالية تماثل نشر رسائل مناصري النزاع والتفرقة.

قد تنبع التساؤلات من قضايا مجتمعية عليها أن تأخذ بعين الاعتبار قضايا بناء السلام السياسي:

قضايا متعلقة بدعم المجتمع:

- هل يتم التعامل مع قضايا الفئات المهمشة (النساء، الشباب، الأقليات وغيرهم)؟
هل تم إدراج القضايا التي تهم السكان المحليين (مثل إصلاح الأراضي والعدالة للضحايا والتعويض وغيرها) على الأجنحة؟
هل تم وضع آليات وقنوات تسمح بوصول مدخلات المجتمعات إلى النقاش العام؟
هل وُضعت قنوات اتصال وتواصل فعالة تضمن ثقة العامة بالعملية وإحساسهم بملكيته؟

العملية السياسية:

هل يوجد دعم فني ومهارات وخبرات كافية لضمان مشاركة الأطراف بشكل فاعل في المفاوضات؟
هل تتضمن الأجندة قضايا تبحث في جذور وأسباب النزاع؟
هل وضعت آليات بناء الثقة لدى الجمهور أثناء العملية؟
هل العملية شاملة وهل يمكن تعزيزها لتوفير الفرص للأصوات القابعة خارج دوائر الأطراف السياسية الرئيسية المتخاصمة؟

دائرة التمويل - المساعدة في تضمين تحول النزاع

أظهرت دراسة للبنك الدولي عام 2003 أن 44% من البلدان عادت إلى العنف خلال خمسة أعوام بعد انتهاء مفاوضات التسوية السلمية. الكثير من التسويات الأخرى إنتهت بمحدودية الشعور بالملكية المجتمعية حتى أن بعضها انتهى بوصفة الراجح والخاسر مما قد يعيد إثارة ونثر بذور العنف المستقبلي. يدعم العطاء الاجتماعي المستقل ما يلي:

التحديات على مستوى المجتمع:

- المصالحة المجتمعية وإعادة إدماج وإندماج المجتمعات التي فرقها سنوات النزاع (مثال: أنشطة متعددة الأوجه، استخدام الفنون والثقافة والتاريخ الشفوي وغيرها).
- إعادة إدماج الضحايا والناجين والمقاتلين السابقين والنازحين داخليا في مجتمعات تغيرت تركيبها وطبيعتها بحد ذاتها ومعالجة التوتر الناجم عن ذلك.
- العمل مع الشباب اليافعين على المفاهيم الجديدة مثل المواطنة والمفاهيم التي تتناول الحقوق والتنوع والعدالة الاجتماعية، بشكل خاص.
- أهمية الإعلام المحايد والمستقل لضمان التمثيل العادل ومشاركة المواطن.
- الاستعانة بمبادرات المجتمع المدني لمراقبة عملية السلام وأمن المجتمع بهدف اتخاذ الإجراءات اللازمة في حال تهديدات تقويض العملية السلمية.

تحديات تضمين السلام

- تفضل "الأطراف" السياسية الوصول إلى مصادر تؤمنها وتوفرها إلى دوائرها (اتباعها) عوضاً عن رؤية مشتركة شاملة لجميع أطراف المجتمع.
- عدم التوصل إلى اتفاق حول أسباب ودواعي النزاع ومقاومة التعامل مع الحقيقة والعدالة وقضايا الإرث خوفاً من تلقي "اللوم".
- استمرارية التفرقة المجتمعية بسبب انعدام الثقة والتمثيل السياسي الداعي للتفرقة ووصف التسوية السلمية بعدم عدالتها في توزيع الفوائد.
- الخوف من خسارة هوية ورموز ومناصب الجماعة ومواقعها في المجتمعات المدنية مما ينتج مصالح تقاوم عملية الإصلاح الضرورية للقوات العسكرية والسياسات والقضاء وغيرها.
- صعوبات نزع السلاح وغيرها من الجوانب الأساسية لبناء السلام.

نظراً لطبيعة عملية التغيير طويلة المدى ينبغي على الصناديق والمؤسسات المستثمرة في عملية السلام المساعدة في بناء ودعم العطاء الاجتماعي المحلي (صناديق المرأة، مؤسسات المجتمع، صناديق حقوق الإنسان وغيرها) من أجل الإستمرارية ودفع عجلة بناء السلام إلى الأمام وبشكل مستدام مما يتيح إيجاد وتوظيف مصادر طويلة المدى عبر آليات الإستجابة المتزامنة مع الظروف المحلية، وتمكين المانحين من تقليص التزاماتهم في أقاليم أو مناطق محددة. يستطيع المانح الخارجي إضفاء القيمة المضافة بدعمه للشراكات بين مانحي المساعدات التنموية ومؤسسات العطاء الاجتماعي التي قد يغيب عطاءها ودورها عن الأذهان.

القسم 3: أين النساء؟

لخصت هيئة الأمم المتحدة للمرأة عام 2012 مشاركة المرأة في 31 عملية سلمية بين 1992 و 2011 حيث تتحدث الحقائق عن نفسها:

- 4% من الموقعين على اتفاقيات السلام كنَّ من النساء.
- 2,4% من الوسطاء المشتركين في التسويات السلمية كنَّ من النساء.
- 9% من المفاوضين في اتفاقيات السلام كنَّ من النساء.
- 92 (16%) من 585 اتفاقية سلام منذ عام 1990 احتوت إشارة إلى النوع الاجتماعي.

وبالتالي من الملائم طرح السؤال التالي: أين النساء أثناء فترات النزاع وما بعده النزاع أثناء الفترات الانتقالية؟ قد تصح صيغة هذا السؤال على فئات مهمشة و/أو مجموعات أخرى مُستبعدة، لكنها تأتي بسؤال آخر: ما دور المؤسسات والمانحين في تصويب هذا الوضع؟

يقترح البحث بأن القضايا التي تواجهها النساء خلال فترات النزاع العنيف يُنظر إليها في السياق "الخاص" بدلاً من تسليط الضوء عليها كقضايا عامة وبالتالي تبقى قضايا المرأة غير ممثلة في مفاوضات السلام ويعزز هذا ضعف مشاركة المرأة في صنع القرار السياسي.

يشدد قرار مجلس الأمن رقم 1325 والتوصيات ذات العلاقة على أربعة محاور للدعم تُرشد المانحين المستقلين:

الوقاية والأمن والحقوق:

يستدعي ذلك تطبيق إجراءات خاصة لحماية النساء والفتيات في النزاع ومرحلة ما بعد النزاع. يمكن للمانحين المستقلين المساعدة عبر شتى الطرق من ضمنها دعم خطط حماية النساء والفتيات من الإساءة الجنسية والزواج القسري والإتجار بالبشر إضافة إلى توثيق حالات الاعتداء ومحاسبة المعتدين.

المشاركة والتمثيل:

زيادة مشاركة النساء في صنع القرار الرسمي وفضاء التأثير السياسي غير الرسمي وتغيير نمطية إعتبار المرأة ضحية أو مربية أو مراقبة محايدة فقط. يستدعي هذا التحدي تقديم المانح التدريب والمعلومات وبناء الثقة وتشجيع المرأة على المشاركة في الأنشطة المجتمعية والسياسية، إضافة إلى ضرورة الإستثمار بالمنظمات الداعمة لمشاركة النساء.

الحماية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية:

يدعو هذا المحور إلى دعم الجهود المبذولة لتأمين السلامة والصحة النفسية والعقلية والرفاه والأمن الاقتصادي والكرامة للنساء والفتيات في المجتمعات خلال النزاع وفي مرحلة ما بعد النزاع. كما هناك حاجة لتضمين منظور النوع الاجتماعي في الإصلاحات القانونية والمؤسسية. يساهم العطاء الاجتماعي المستقل من خلال التمويل في التشبيك بين الشبكات النسائية ودعم النساء الأرامل أو الأقل حظاً وتأمين التعليم لهن أو تقديم المنح أو قروض الصغيرة لمبادرات الأعمال.

الإغاثة وإعادة الإعمار والتعافي:

بينما يتطلب قرار مجلس الأمن رقم 1325 تطبيق منظور النوع الاجتماعي في برامج إعادة الإعمار وبناء السلام التي تضعها المنظمات المحلية والوطنية والدولية اعترافاً بتحمل المرأة مسؤوليات أكبر عند تعرض أحد أفراد أسرتها أو مجتمعها إلى القتل أو الإصابة أو الاختفاء أثناء النزاع، لا تزال هناك الكثير من الإجراءات التي بإمكان العطاء الاجتماعي القيام بها وتتضمن تأكيد توثيق دور النساء عند كتابة تاريخ النزاع ودعم إعادة توطين المرأة وإشراكها في خطط إعادة الإعمار والتعافي.

القسم 4: ما سمعناه من المشاركين بالعمل؟

علقت بعض المؤسسات المستقلة والمنظمات المجتمعية وغير الحكومية الخبيرة في بناء السلام على قضايا محورية على المناح أخذها بعين الاعتبار.

وبالنظر إلى مجملها فإن المقترحات التي قُدمت لا تكتفي بتحسين برامج التمويل وحسب، بل تُحد من خطر تفاقم بعض القضايا.

أهمية تخصيص وقت للإصغاء:

"هناك مسؤولية على الأجنبي تستدعي العمل بهدوء وصوت والقيام بزيارات تتيح له التعرف على الناس - الأجر بك ألا تسرع إليهم حاملاً أجندتك الخاصة".

المصدر: راهب على الحدود بين تايلند وبورما، اقتبس قوله في كتاب للمؤلفين أندرسون أم وبراون دي. وجين آي. الصادر عام 2012، وقت الإصغاء - الاستماع إلى الناس المستفيدين من المساعدات الدولية؛ مشاريع التعلم التعاوني، كامبريدج، ماساشوسيتس، الولايات المتحدة الأمريكية.

تخصيص الوقت ... قبل تصميم برامج التمويل، وعلى الأخص في مجال بناء السلام وتحول النزاع.

إن الاستغناء عن الانخراط مبكراً والإصغاء الجيد وإجراء البحوث اللازمة يمثل مخاطر على المدى الطويل للمناح، من الضروري أن يخصص المناح الوقت الكافي لدراسة وفهم السياق المحلي ووضع خارطة للاحتياجات وأطراف في النزاع (تحليل السلم والنزاع). ينبغي تخصيص وقتاً كافياً لتحديد الشركاء المحليين نظراً لتنوع الأولويات والآراء التي تظهر أثناء الإستشارات، بينما يمكن إستغلال الشراكات الخارجية المتلاحمة مع المنظمات غير الحكومية المختصة في بناء السلام وغيرهم من المانحين المهتمين بالمنطقة. تستطيع مجموعة ممولي السلام والأمن Peace and Security Funders Group (www.peaceandsecurity.org) تحديد المنظمات التي تعمل على قضايا بناء السلام.

نقاط هامة إضافية:

- عند اللجوء إلى الاستشارة من الضروري إجراء زيارات خارج العاصمة وعدم الإكتفاء بمقابلة الزعماء التقليديين ووجهاء القوم والممثلين السياسيين لتتمكن من سماع مدى أوسع من الأصوات والآراء.
- ينبغي أن يتركز النقاش على ما يجب القيام به لبناء السلام بدلاً من التركيز على أسباب النزاع وسماته فقط من أجل تعزيز التطلع نحو المستقبل.
- الكلمات مهمة وأهم من ذلك مراعاة الحساسية في استخدام اللغة. حتى مصطلح "بناء السلام" قد يحمل في طياته معاني سلبية غير مقبولة في ظروف اختلال موازين القوى حيث "تحقيق السلام" في غياب التغيير قد يرتبط بمصالح الطرف القوي المسيطر على السلطة.
- أثارت "بدعات المانحين" (الميل للاجتماع حول أطر مفاهيمية وآليات جديدة) القلق بين نشطاء بناء السلام في ظروف العنف الوبائي. إن ظاهرة "البدع" تقلل من شأن ومنطقية الأولويات الحقيقية وبناء السلام طويل المدى وحاجته إلى إستقرار البيئة التي يعمل بها.
- أهمية قبول المانحين لضرورة التكامل والسرية والوضوح في الأوضاع التي يخرط فيها الناشطون ببناء السلام وتعرضهم الدائم للخطر. من المفيد تمتع المانحين بقواعد أخلاقية وبيان قيمهم التي بنيت عليها برامجهم التمويلية.

القسم 5: ماذا تعلمنا؟

التعاون وتأطير آليات العمل:

- ✓ أهمية التعاون الفعال في تحديد الأولويات ووضع أطر آليات العمل. حتى أحسن البرامج وأفضلها نية، تواجه العواقب عند تصميمها في الخارج.

- ✓ قم بزيارة ولقاء والإستماع إلى الممارسين العاملين في مجتمعاتهم في مناطق النزاع ذات الأولوية. أصطحب معك أعضاء مجلس الإدارة لفهم القضايا إذا أمكن، قيّم إحتماالية دعم المبادرات المحلية وتشبيكها لتعظيم الأثر. قم بزيارة المناطق الواقعة خارج العاصمة وحاول الإستماع إلى مختلف أطراف النزاع او المجموعات التي يتم إسكاتها.

تخطيط المانحين:

- ✓ ضرورة إجراء التحليل والتخطيط الإستراتيجي لتحقيق العمل الفعال. تحدّث مع مانحين آخرين ومنظمات ذات علاقة ممن لديهم المعرفة الثرية حول المنطقة.
- ✓ عند القيام بأي تحليل لخلفية بناء السلام وتحول النزاع، تأكد من تركيز إهتمامك على التعلم من تجارب العالم الجنوبي أسوة بالشمال.
- ✓ الإقرار بأن بناء السلام وتحول النزاع يحتاجان إلى التزاماً على المدى الطويل مما يتطلب تخطيط برامجاً تتماشى مع هذا البعد، مع ضرورة التنسيق مع المانحين الآخرين للتأكد من جدوى هذا الالتزام وغياب المخاطر المرتبطة بعدم حصول بعض القطاعات على التمويل الكافي.

الرقابة:

- ✓ ادرس آليات مختلفة تزيد من شفافية ومُساءلة المانح وتعزز المُساءلة المتكافئة بين الشركاء بشكل إيجابي وتحفيزي للشركاء فلا يشعرون بالإحباط.
- ✓ إدرك طبيعة المخاطر التي قد تحتاج إلى إحتضانها أو إحتوائها واتخذ الإجراءات الضرورية لإدارتها ولا تنسى أن شركائك المحليين هم من يتحمل الجزء الأكبر من هذه المخاطر.
- ✓ راقب وتابع الفرص اثناء إنتقال العنف من مرحلة إلى أخرى، وتقبل طبيعة مسار عملية بناء السلام غير المستوي والمُتذبذب بين التقدم والتقهقر. عندما تتولد التحركات من العنف غالباً ما تكون سريعة تتطلب إستجابات مرنة داعمة للمبادرات التنموية.
- ✓ راقب باستمرار الفرص بينما ينتقل النزاع إلى مراحل مختلفة. وينبغي قبول كون هذا التغيير لن يكون تطوراً مطرداً إذ ان صنع السلام غالباً ما يحدث على أساس خطوة للأمام وخطوتان للخلف. التوجه للخروج من العنف قد يولد حركات سريعة تستوجب استجابة سريعة مرنة لدعم المبادرات التي تدفع نحو تطورات إيجابية.

القيمة المضافة والشراكة:

- ✓ فُكر بالقيمة المضافة والبعد غير المالي الذي يمكن للمانح المستقل أن يجلبه للأشخاص العاملين في مناطق النزاعات إضافة إلى تقديمه للمنحة. الإلتباه لأهمية التواصل مع الناشطين والمفاوضين وصناع السلام من مجتمعات أخرى خرجت من النزاعات.
- ✓ كن مستعداً لدعم أنشطة بُناة السلام من جميع الأطياف السياسية حتى "المفسدين" منهم. من المهم أيضاً دعم الفئات المهمشة والمستبعدة مهما كانت الألقاب التي تطلق عليهم.
- ✓ لا تنسى دور ومساهمة فئات المجتمع التي قد تُستثنى مثل النساء او الشباب في دعم جهود السلام. إذا غابت تلك الفئات عن الساحة ولم ينلها التمويل، إسأل نفسك "لماذا؟"

التقييم :

- ✓ كن واقعياً عند إجراء التقييم و قياس اثر تمويل المنح نظراً لطبيعة السياق غير المستقرة. ابحث عن آليات التقييم المبنية على التحليل التشاركي بدلا عن آليات التقييم المبنية على مراجعتها. تأكد من احتواء مجريات ومدخلات التقييم على النهج التشاركي.

✓ عندما تهم الخروج من البرامج، شجع المبادرات الداعمة للنظم المحلية وتحريك الموارد المحلية والإقليمية نحو الإستدامة المالية ودرجة من الاستقلالية. أحدى الآليات الجيد إعتبارها تأسيس أو دعم مؤسسات المجتمع المحلي للعطاء الاجتماعي.

✓ وربما أهم من كل ما سبق - الوضوح بما يتعلق بالقيم والمهمة والأهداف الاستراتيجية. كن مستعدا لنشرها وشرحها بوضوح تفاديا لأي سوء فهم أو تفسير خاطئ.

متعة التغيير الإيجابي:

يقول جون بول ليدرير اخ المتخصص بنظريات بناء السلام: قد يستغرق بناء السلام المستدام نفس الوقت الذي يحتاجه النزاع العنيف، لكن المتعة بالنسبة للمانحين تكمن بمشاركتهم في عملية السلام وإنقاذ الأرواح وتأمين مستقبل أفضل للأجيال القادمة. يجري تمويل بناء السلام في سياق السياسة والسلطة ويمثل خياراً صعباً أمام مؤسسات العطاء الاجتماعي والمانحين لكن بالرغم من علو المخاطر فإن المكاسب والفرص المحتملة هائلة. كما لا ننسى الواجب الأخلاقي الذي يُحتم الوقوف بجانب النشطاء الصامدون والرائدون في وقتنا الراهن ودعم صمودهم.

تتعدد أدوار مختلف المانحين والممولين في بناء السلام. يستطيع المهتمون بدول أو أقاليم محددة الإنضمام إلى مانحين آخرين في مجالات عدة منها: قضايا المرأة والصحة والتعليم وحقوق الطفل والبيئة وغيرها، بينما يستطيع المانحون الدوليون الدخول في شراكات مع مانحين محليين او منظمات غير الحكومية – بلا شك، وهنا يأتي التشبيك بين مجموعات النشطاء المجتمعية ومنظمات غير حكومية ماهرة في حل النزاعات وبناء السلام باستخدام السيناريوهات الافتراضية لإيجاد التوافق المناسب. الإحتمالات والفرص متناهية بوجود الإرادة والتصميم وإدارة المخاطر من أجل إحداث التغيير.

قد يتساءل المانحون حول آليات قياس الأثر وخاصة القياس المبني على المشاركة عوضاً عن المرجعية. تتطلب برامج بناء السلام الفعالة إعادة تقييم إدارة المنحة لإتاحة المجال أمام متلقي المنحة للتخطيط في ظروف سياسية مجهولة. طبيعة الاستثمار في بناء السلام طويلة المدى وهي قضية بحد ذاتها (بالرغم من وجود جامعات مضى على تأسيسها قرون ما زالت تجمع التبرعات) لكن توفر مبالغ مالية صغيرة عبر فترات زمنية طويلة قد تحدث الأثر المطلوب بفعالية متناهية. قد تبدو هذه المصادر قطرة في محيط مقارنة بموازنات المساعدات التنموية متعددة الأطراف، لكن هذا التشبيه أبعد ما يكون عن الحقيقة نظراً لقدرة العطاء الاجتماعي المستقل على الاستجابة بمرونة وخفة. إن عمل المؤسسات المستقلة التي تنقصى الحقائق وتتبعها والمانحين الملتزمين سجلوا إنجازات في وقتنا الراهن حول الأثر المتحقق في تعزيز السلام.

هذه الوثيقة ملخص جُمع من مواد دراسة تفصيلية حول التمويل في البيئات المتأثرة بالنزاعات، صادرة بدعم من:

- منظمة العطاء الاجتماعي للعدالة الاجتماعية والسلام (www.psjp.org)
- مبادرة التغيير الاجتماعي (www.thesocialchangeinitiative.org).

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:

- أفيلا كيلموري A.Kilmurray@TheSocialChangeInitiative.Org

لمحة عن مبادرة التغيير الاجتماعي والعطاء الاجتماعي للعدالة الاجتماعية والسلام

مبادرة التغيير الاجتماعي منظمة دولية غير ربحية مقرها إيرلندا الشمالية، رسالتها تحسين فعالية النشاط السياسي لإحداث التغيير الاجتماعي المطرد وعلى الأخص في المجتمعات المنقسمة والتأثير على طريقة تمويل ودعم هذا العمل. تسعى مبادرة التغيير الاجتماعي إلى التقاط وتصفية ونشر وتطبيق دروس العطاء الاجتماعي والنشاط السياسي في مجالات المصالحة وحقوق الإنسان وحقوق اللاجئين/ المهاجرين.

العطاء الاجتماعي من أجل العدالة الاجتماعية والسلام جزءاً من شبكة عالمية لممارسي العطاء الاجتماعي العاملين على زيادة أثر المنح المقدمة لتحقيق العدالة الاجتماعية والسلام من خلال ما يلي:

- (1) تطوير أدوات وممارسات من شأنها دفع عجلة تقدم هذا المجال إلى الأمام
- (2) نقل نهج العطاء الاجتماعي ليضع العدالة الاجتماعية والسلام في الصميم
- (3) دعم مجتمعات الممارسة وتشبيكها مع الممارسين في جميع أنحاء العالم.

ينصب تركيز شبكة العطاء الاجتماعي للعدالة الاجتماعية والسلام النامية على إنشاء الروابط وبناء العلاقات وتهيئة الظروف للتعلم والابتكار وتكوين صوت واحد يهدف إلى تقدم هذا العمل.